

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
5	بيان المركز المالي المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
7	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
8	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
9	بيان التدفقات النقدية المجمع
53 – 10	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، يوجد لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." والتي تتضمن بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." حيث قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به، وعليه لم تتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة - شركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة ووفقاً للحكم الصادر عن محكمة التمييز ضد الإدارة العامة للجمارك في دولة الكويت، لم تسجل شركة "أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) أي تعديلات ذات صلة بالنتيجة النهائية الخاصة بالحكم كما في 31 ديسمبر 2022، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% على مبلغ التعويض، في البيانات المالية المجمعة لها، حيث تستكشف إدارة الشركة الزميلة إمكانية الدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك لتسوية التعويض الممنوح، والذي كان ينبغي، تسجيله كإيرادات وأرصدة مدينة في دفاتر الشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع.".
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، قامت الشركة الزميلة "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." خلال الفترة اللاحقة للبيانات المالية المجمعة المرفقة، بالدخول في نزاع قضائي مع وزارة المالية بدولة الكويت حول تجديد عقد حق انتفاع أحد المراكز التجارية الواقعة في دولة الكويت، والتي تم إخلاءها منه خلال الفترة اللاحقة. وعليه، لم تتمكن من تحديد مدى قابلية استرداد المجموعة لاستثمارها في الشركة الزميلة أو تحديد وجود أية خسائر انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار من عدمه، وأثر ذلك الأمر على البيانات المالية المجمعة المرفقة.
- تضمنت البيانات المالية المجمعة لشركة "أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، عقارات استثمارية بمبلغ 474,823 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022، والتي تتضمن عقارات مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة "الهيئة" بدولة الكويت بمبلغ 279,216 ألف دينار كويتي، منها عقود إيجار لعقارات استثمارية بقيمة 190,635 ألف دينار كويتي، انتهت فترة إيجارها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعدم رغبتها في تجديد أو تمديد عقود الإيجار ومطالبة الشركة الزميلة بإخلاء تلك العقارات. لذلك، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المستأجرة بسبب عدم التيقن المرتبط بهذه العقارات، ووجود نزاعات قضائية مع الهيئة حول الأمر. وعليه، لم تتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة - شركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.، والبيانات المالية المجمعة المرفقة.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادى المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (25) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2022، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 58,290,540 دينار كويتي (2021 – 56,843,265 دينار كويتي). إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة والذي يبين أن الشركة الزميلة طرفاً في عدد من القضايا القانونية ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه القضايا حالياً. وبناءً عليه، لم يتم احتساب مخصص يتعلق بالآثار التي قد تنعكس على حول البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمور التدقيق الهامة التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتها لها في إطار تدقيقنا.

استثمار في شركات زميلة

إن القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة تعتبر أحد الأمور الجوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما أن حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة تساهم بشكل جوهري في نتائج أعمال المجموعة. يتضمن أحدث رأي صادر من قبل مدقق أحد الشركات الزميلة "رأي متحفظ" فيما يتعلق ببعض استثماراتنا والموقف القانوني المتعلق به والتأكيد على أمر فيما يتعلق بدعوى قضائية على الشركة الزميلة والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها النهائية حالياً. تقوم المجموعة باستخدام أحكام وتقديرات لغرض تحديد انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة. وبالتالي قمنا بتحديد هذا الأمر ضمن أمور التدقيق الهامة. يتضمن الإيضاح رقم (2 - ح) حول البيانات المالية المجمعة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الوقوف على ما إذا كانت توافرت لدى إدارة المجموعة مؤشرات على وجود انخفاض في قيمة الاستثمار الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، بما في ذلك التغيرات غير المتوافقة في الاقتصاد أو السوق أو البيئة القانونية أو قطاع الأعمال أو المناخ السياسي، بما يؤثر على أعمال الشركات الزميلة مع الأخذ في الاعتبار أي تغييرات في الوضع المالي للشركات الزميلة. واستناداً إلى مؤشرات انخفاض القيمة المحددة من قبل الإدارة، فقد حصلنا على معلومات وكيفية احتساب انخفاض القيمة الدفترية التي قامت بها الإدارة، و قمنا بمراجعة مدى ملائمة أسلوب التقييم ومعقولية الافتراضات والبيانات الرئيسية المستخدمة في التقييم .

إضافة إلى ذلك، فقد قمنا بالتحقق من ملائمة الإفصاحات الخاصة بالشركات الزميلة الواردة في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة.

تقييم العقارات الاستثمارية

إن العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2022 تمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة، أخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية كما هو مبين في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لم نحصل على التقرير السنوي للمجموعة والذي يشمل أيضاً تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف نقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر علي استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

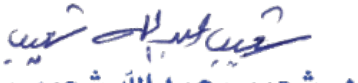
برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأنها فيما عدا الآثار المحتملة للأمر المبين في فقرة "أسس الرأي المتحفظ" من تقريرنا، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
30 مارس 2023



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
4,220,035	7,079,452		نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,581,946	800,859		وديعة لأجل
7,068,779	5,789,745	3	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
16,878,457	15,439,703	5	مخزون
29,749,217	29,109,759		
6,489,606	6,489,606	أ - 6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
1,039,702	-	ب - 6	موجودات محتفظ بها لغرض البيع
37,278,525	35,599,365		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
8,323,201	7,287,582	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
128,799,022	106,965,918	8	استثمار في شركات زميلة
9,802,142	9,363,369	9	عقارات استثمارية
106,122,047	106,434,555	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
24,238,488	24,139,980	أ - 14	حقوق استخدام أصول
661,151	556,887		موجودات غير ملموسة
277,946,051	254,748,291		مجموع الموجودات غير المتداولة
315,224,576	290,347,656		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
5,108,243	4,237,839	11	تسهيلات بنكية
76,469,617	77,578,983	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
908,876	908,876	13	دائنو مرابحة
3,411,414	4,168,583	ب - 14	التزامات عقود إيجار
207,450	207,450	4	مستحق إلى أطراف ذات صلة
86,105,600	87,101,731		
6,788,174	6,788,174	أ - 6	مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة
1,228,016	-	ب - 6	مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
94,121,790	93,889,905		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
102,996,520	101,918,898	11	تسهيلات بنكية
15,778,968	17,309,030	13	دائنو مرابحة
22,161,906	21,510,964	ب - 14	التزامات عقود إيجار
4,725,113	4,414,860	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
145,662,507	145,153,752		مجموع المطلوبات غير المتداولة
239,784,297	239,043,657		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
28,941,439	28,941,439	16	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	17	أسهم خزانة
2,494,667	2,741,138	18	احتياطي إجباري
2,494,667	2,741,138	19	احتياطي اختياري
53,958,720	53,723,833		فائض إعادة تقييم
(24,723,571)	(50,996,293)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة
(2,502,540)	(3,538,159)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(2,442,494)	(1,837,307)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
20,119,537	22,326,192		أرباح مرحلة
75,746,854	51,508,410		حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(306,575)	(204,411)		الحصص غير المسيطرة
75,440,279	51,303,999		مجموع حقوق الملكية
315,224,576	290,347,656		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (81) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرفاعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	
			العمليات المستمرة:
			الإيرادات التشغيلية:
197,973,251	184,131,305		مبيعات
345,364	162,626		إيرادات إيجارات
9,613,392	8,859,614		إيرادات عقود الخدمات
<u>207,932,007</u>	<u>193,153,545</u>		
			التكاليف التشغيلية:
(161,959,959)	(153,194,825)	20	تكلفة المبيعات
(8,052,437)	(6,983,152)		تكلفة عقود الخدمات
<u>(170,012,396)</u>	<u>(160,177,977)</u>		
37,919,611	32,975,568		مجمّل الربح
9,056,980	9,802,100		إيرادات تشغيلية أخرى
(29,613,742)	(29,256,047)	21	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(6,836,392)	(6,498,435)		إستهلاك وإطفاء
<u>10,526,457</u>	<u>7,023,186</u>		ربح التشغيل
49,407,297	4,439,618	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	81,101		صافي أرباح استثمارات
(468,366)	(51,735)	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(248,967)	-		خسارة بيع شركة تابعة
-	(25,000)	9	خسارة بيع عقارات استثمارية
6,337	35,843		صافي ربح استبعاد بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(4,854,378)	-	3 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
586,887	1,043,437	22	مخصصات لم يعد لها ضرورة
(7,965,346)	-		خسائر انخفاض في القيمة
(3,489,400)	(3,146,290)	12 - ب	مخصصات أخرى
(6,795,265)	(6,529,494)		مصاريف تمويلية
<u>36,705,256</u>	<u>2,870,666</u>		ربح السنة من العمليات المستمرة
			العمليات غير المستمرة:
(3,781)	(303,792)	6 - ب	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
<u>36,701,475</u>	<u>2,566,874</u>		ربح السنة
			المتعلق بـ:
36,978,890	2,464,710		مساهمي الشركة الأم
(277,415)	102,164		الحصص غير المسيطرة
<u>36,701,475</u>	<u>2,566,874</u>		
فلس	فلس		ربحية السهم المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
131.45	9.91	24	ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة
(0.01)	(1.09)	24	خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات غير المستمرة
<u>131.44</u>	<u>8.82</u>	24	ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات
36,701,475	2,566,874	ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى:
		<u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</u>
(448,691)	605,187	فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية
(2,010,272)	(3,102,078)	8 حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة
		<u>بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</u>
(2,102,341)	(1,035,619)	7 التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,599,452	-	10 ربح إعادة تقييم أراضي ملك حر ومباني
(2,534,270)	(22,992,486)	8 حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(4,496,122)	(26,524,996)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
32,205,353	(23,958,122)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
		المتعلق بـ:
32,482,768	(24,060,286)	مساهمي الشركة الأم
(277,415)	102,164	الحصص غير المسيطرة
32,205,353	(23,958,122)	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامه) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم												
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة للشركات الزميلة	الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة	فائض إعادة تقييم	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزانة	رأس المال	
44,839,581	(29,160)	44,868,741	(12,032,224)	(1,993,803)	(400,199)	(18,574,374)	51,521,473	-	-	(2,593,571)	28,941,439	الرصيد كما في 1 يناير 2021
36,701,475	(277,415)	36,978,890	36,978,890	-	-	-	-	-	-	-	-	ربح (خسارة) السنة
(4,496,122)	-	(4,496,122)	-	(448,691)	(2,102,341)	(4,544,542)	2,599,452	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
32,205,353	(277,415)	32,482,768	36,978,890	(448,691)	(2,102,341)	(4,544,542)	2,599,452	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
(1,604,655)	-	(1,604,655)	-	-	-	(1,604,655)	-	-	-	-	-	أثر التغير في حقوق ملكية شركات زميلة (إيضاح 8)
-	-	-	(4,989,334)	-	-	-	-	2,494,667	2,494,667	-	-	المحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	162,205	-	-	-	(162,205)	-	-	-	-	المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة
75,440,279	(306,575)	75,746,854	20,119,537	(2,442,494)	(2,502,540)	(24,723,571)	53,958,720	2,494,667	2,494,667	(2,593,571)	28,941,439	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
2,566,874	102,164	2,464,710	2,464,710	-	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(26,524,996)	-	(26,524,996)	-	605,187	(1,035,619)	(26,094,564)	-	-	-	-	-	(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للسنة
(23,958,122)	102,164	(24,060,286)	2,464,710	605,187	(1,035,619)	(26,094,564)	-	-	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
(178,158)	-	(178,158)	-	-	-	(178,158)	-	-	-	-	-	أثر التغير في حقوق ملكية شركات زميلة (إيضاح 8)
-	-	-	(492,942)	-	-	-	-	246,471	246,471	-	-	المحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	234,887	-	-	-	(234,887)	-	-	-	-	المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة
51,303,999	(204,411)	51,508,410	22,326,192	(1,837,307)	(3,538,159)	(50,996,293)	53,723,833	2,741,138	2,741,138	(2,593,571)	28,941,439	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2021	2022	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
36,701,475	2,566,874		ربح السنة
			تسويات:
6,836,392	6,498,435		إستهلاك وإطفاء
(49,407,297)	(4,439,618)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	(81,101)		صافي أرباح استثمارات
468,366	51,735	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
-	25,000	9	خسارة بيع عقارات استثمارية
248,967	303,792	6 - ب	خسارة بيع شركة تابعة
(6,337)	(35,843)		صافي ربح استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
4,854,378	-	3 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(586,887)	(1,043,437)	22	مخصصات لم يعد لها ضرورة
7,965,346	-		خسائر انخفاض في القيمة
3,489,400	3,672,558	12 - ب	مخصصات أخرى
6,795,265	6,529,494		مصاريف تمويلية
895,575	738,616	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
18,254,643	14,786,505		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
366,207	1,557,471		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(1,087)	1,438,754		مخزون
(7,502,918)	(2,203,838)		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
11,116,845	15,578,892		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(851,734)	(1,048,869)	15	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
10,265,111	14,530,023		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
1,186,460	800,859		وديعة لأجل
(3,869,793)	(3,644,054)	10	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
20,414	822,176		المحصل من استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
-	400,000	9	المحصل من بيع عقارات استثمارية
(55,299)	-	6 - ب	نقد متعلق بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
-	52,000	6 - ب	المحصل من بيع موجودات محتفظ بها لغرض البيع
(144,102)	-		نقد متعلق بشركة تابعة مباحة
-	81,101		توزيعات نقدية مستلمة
(2,862,320)	(1,487,918)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
358,065	(1,948,026)		صافي الحركة على تسهيلات بنكية
(883,656)	1,530,062		صافي الحركة على دائنو مرابحة
(5,426,256)	(5,114,779)		مصاريف تمويلية مدفوعة
(4,372,226)	(4,238,546)	14 - ب	المدفوع من التزامات عقود إيجار
(10,324,073)	(9,771,289)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(2,921,282)	3,270,816		صافي الزيادة (النقص) في نقد في الصندوق ولدى البنوك
(104,072)	(411,399)		اثر تغيرات أسعار الصرف بالعملة الأجنبية
7,245,389	4,220,035		نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
4,220,035	7,079,452		نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)، ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وآخرها ما تم التاثير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 10/13 بتاريخ 14 أكتوبر 2020، بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2020.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- انشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
- الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
- الاستثمار العقاري.
- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 30 مارس 2023. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد اصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - ب).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2022 المتعلقة المجموعة وبيانها كالتالي:

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "دمج الأعمال" - إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة الصادر في عام 1989، بالإشارة المرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن المطلوبات والمطلوبات المحتملة التي قد تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"
في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي متحصلات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء وضع هذا الأصل موضع التشغيل وجعله جاهز للتشغيل وفق الطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) - "العقود المثقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"
في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة إدراجها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو يحقق خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العمومية والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تغب بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم ضمن اختبار (10%) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"
يوضح هذا التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. إن هذه الرسوم لا تتضمن إلا الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الغير. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل للمرة الأولى.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة / الشركة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل للمرة الأولى.

أمثلة توضيحية في المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار": حوافز الإيجار
استبعد التعديل توضيح الدفعات التي يقوم المؤجر بسدادها فيما يتعلق بالتحسينات في العين المستأجرة على النحو المبين في المثال التوضيحي رقم (13) الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وذلك من أجل إزالة أي التباس محتمل بخصوص معالجة حوافز الإيجار عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16).

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات والمعايير تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المجمعة - الإفصاح عن السياسات المحاسبية
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية المجمعة للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية المجمعة.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية المجمعة التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب. أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
2021	2022			
99	99	قابضة	دولة الكويت	شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	أسواق مركزية	دولة الكويت	شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	استثمار	دولة الكويت	شركة مجموعة كابينال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	مقاولات	دولة الكويت	الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	ومقاولات	دولة الامارات	شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	ومقاولات	المملكة الأردنية	شركة الثناء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	ومقاولات	جمهورية مصر العربية	شركة اسبشالتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)
100	100	قابضة	دولة الكويت	شركة سلطان الاستثمارية القابضة - ش.ش.و.
100	100	قابضة	دولة الكويت	شركة سلطان القابضة - ش.ش.و.
99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة أصول السلطان العقارية - ذ.م.م. (أ)

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.

- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج. تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د. الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، داننو مرابحة، التزامات عقود إيجار والدائنين.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط
عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن نقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- وديعة لأجل

إن وديعة لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مديرو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

الدائنون

- يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض

- يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

- المراجحات

تتمثل المراجحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبونود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المراجحات. يدرج رصيد المراجحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهريا، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط اذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ. موجودات العقود

إن موجودات العقود تمثل حق المجموعة في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتأديه الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأديه الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ، فيتم الاعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقا للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

و. المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقا لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصا منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبتينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحفوظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدثت بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقضاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقضاء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقضاء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقضاء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي إنخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للإنخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط. دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال بإستخدام طريقة الإقضاء. تقاس تكلفة الإقضاء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقضاء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة فسي صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقضاء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقضاء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الإقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقضاء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقضاء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقضاء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقضاء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو إلزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إستكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقضاء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقضاء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا للإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَجُ أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصصاً منها للإستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للإستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الإستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الإستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للإنخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الإقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها وإعتبارها جاهزة للإستخدام. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للإستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
40	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر
5 - 3	أثاث وتراكيبات
5	سيارات
3 - 2	آلات ومعدات
15	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. الموجودات غير الملموسة

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقنتاة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لإستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الإنخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع للإستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قفليات ناتجة عن إستغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقعة الإنتفاع بها من هذه الموجودات والتي تتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل. إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرّة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م. الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة سحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزءاً منه، يتم تصنيف الاستثمار أو جزء منه الذي سيتم استبعاده على أنه محتفظ به لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، وتتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبية حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنّف كمحتفظ به لغرض البيع. فيما يتعلق بالجزء المتبقي من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع يستمر في استخدام طريقة محاسبية حقوق الملكية.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير انه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

أ. القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.

ب. المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن. العمليات غير المستمرة

تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يشمل هذا المُكوّن عمليات وتدفعات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المجمعة وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنء مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

س. مطلوبات العقود

تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الإعراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة لإلتزاماتها بموجب العقد.

ع. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ف. توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ص. رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ق. أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، لفترة الاحتفاظ بأسهم الخزانة. ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر. إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسلة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- **مبيعات البضاعة**
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية لشروط القبول.
- **نقاط ولاء العملاء**
تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث أنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.
- **تقديم الخدمات**
يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود خدمات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.
- **إيراد بيع عقارات**
يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:
- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.
- ألا تنخفض مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.
- **الإيرادات الأخرى**
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ش. **المخصصات**
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

العقود المثقلة بالالتزامات
إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة إستلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ت. عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) حقوق استخدام أصول:

تعترف المجموعة بحقوق استخدام أصول في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس حقوق استخدام أصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة حقوق استخدام أصول قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

(2) التزامات عقود إيجار:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بالتزامات عقود إيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفوعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

(3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ث. تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لفروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

خ. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات التابعة والمزيلة والتابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ذ. ضريبة دعم العمالة الوطنية
يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ض. حصة الزكاة
يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ظ. العملات الأجنبية
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

غ. الأحداث المحتملة
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

أ. معلومات القطاع
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ب.ب. الآراء والتقديرات والإفصاحات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفصاحات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفصاحات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1- الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ر) يتطلب آراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص الإنخفاض في القيمة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتمال إنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

(و) دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

(ح) تحقق السيطرة

تراعى الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

-2 التقديرات والإفراضات

إن الإفراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

ترجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(ج) مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدر مستقبلًا كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(د) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بتقييم عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تم استخدام الطريقة التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(هـ) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(ز) الضرائب

تقوم المجموعة بتقييم التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(ح) عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2021	2022	
1,550,623	1,527,073	مدينون تجاريون (أ)
8,793,694	7,668,607	مدينو عقود (أ)
10,344,317	9,195,680	
(6,688,555)	(6,414,061)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
3,655,762	2,781,619	
4,182,236	3,434,375	مدينون آخرون
(3,005,325)	(3,018,220)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
1,176,911	416,155	
1,901,820	2,409,921	دفعات مقدمة وتأمينات مستردة
334,286	182,050	موظفون مدينون
7,068,779	5,789,745	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريون ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو العقود على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

المجموع	أكثر من 365 يوم ومنخفضة القيمة	181 - 365 يوم	أقل من 180 يوم	
9,195,680	6,414,061	81,773	2,699,846	2022
10,344,317	6,688,555	90,626	3,565,136	2021

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2021	2022	
5,210,012	9,693,880	الرصيد في بداية السنة
4,854,378	-	المحمل خلال السنة
-	(278,437)	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 22)
(350,421)	(6,009)	المستخدم خلال السنة
(20,089)	22,847	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
9,693,880	9,432,281	الرصيد في نهاية السنة

4- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت الإدارة المشتركة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

المجموع	شركات تحت إدارة مشتركة	
2021	2022	
207,450	207,450	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:
497,074	642,109	مستحق إلى أطراف ذات صلة
		داننون وأرصدة دائنة أخرى
		المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح او الخسائر
2,981,564	3,269,398	المجموع:
		مصارييف عمومية وإدارية وبيعية

(أ) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

(ب) كما في 31 ديسمبر 2022، توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 841,964 دينار كويتي (2021 - 1,900,152 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

(ج) كما في 31 ديسمبر 2022، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بمبلغ 3,210,000 دينار كويتي (2021 - 3,635,000 دينار كويتي)، مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

2021	2022	مزايا أفراد الإدارة العليا
614,252	640,671	مزايا قصيرة الأجل
33,017	36,800	مزايا نهاية الخدمة
647,269	677,471	

5- مخزون

2021	2022	المخزون
17,909,742	15,797,526	خسائر إنخفاض في قيمة المخزون
(567,553)	-	مخزون للمتاجرة (إيضاح 20)
17,342,189	15,797,526	أخرى
182,721	220,337	
17,524,910	16,017,863	
(646,453)	(578,160)	
16,878,457	15,439,703	

ناقصاً : مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2021	2022	الرصيد في بداية السنة
651,062	646,453	المستخدم خلال السنة
(4,609)	(68,293)	الرصيد في نهاية السنة
646,453	578,160	

6- موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة ومحتفظ بها لغرض البيع

(أ) موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

أثرت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية - مركز سلطان للتجزئة - ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار إفلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

2021	2022	الموجودات:
60,854	60,854	نقد في الصندوق ولدى البنوك
891,091	891,091	مدينون وارصدة مدينة أخرى
830,365	830,365	مخزون
4,634,900	4,634,900	ممتلكات وعقارات ومعدات
72,396	72,396	موجودات أخرى
6,489,606	6,489,606	مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة
		المطلوبات:
6,580,481	6,580,481	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,693	207,693	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,788,174	6,788,174	مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة
(298,568)	(298,568)	زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة

كان من الصعب تقدير الإلتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتكبدها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس وهي ما زالت منظورة أمام جهات الاختصاص، وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعاوى القضائية لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

(ب) موجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وبموجب موافقة من مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 نوفمبر 2021، وإتفاقية بيع مبرمة بتاريخ 1 مارس 2022 بين إدارة الشركة الأم وأطراف أخرى، تمت الموافقة على بيع إحدى الشركات التابعة للمجموعة والمصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع - شركة جود فود للتجهيزات الغذائية - ذ.م.م. وشركاتها التابعة والمملوكة بنسبة 100% للشركة الأم وبما لها من حقوق وما عليها من التزامات حالية أو مستقبلية إعتباراً من 1 مارس 2022 (تاريخ فقدان السيطرة)، مقابل مبلغ نقدي بقيمة 52,000 دينار كويتي، نتج عن عملية البيع صافي خسارة بمبلغ 303,792 دينار كويتي، تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية، وبيانها كالتالي:

1 مارس 2022	مقابل البيع القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة كما في 1 مارس 2022
52,000	
(5,224)	
46,776	
(542,040)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية معاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
(495,264)	خسارة بيع الشركة التابعة
191,472	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة
(303,792)	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة

إن المعلومات المالية للشركة التابعة المستبعدة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2021	1 مارس 2022	
		الموجودات:
55,299	35,467	نقد في الصندوق ولدى البنوك
364,602	360,159	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,640	12,978	مخزون
296,102	292,993	ممتلكات وعقارات ومعدات
310,059	295,639	حقوق إستخدام أصول
1,039,702	997,236	مجموع الموجودات
		المطلوبات:
792,073	573,317	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
319,608	305,675	إلتزامات عقود إيجار
116,335	113,020	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,228,016	992,012	مجموع المطلوبات
(188,314)	5,224	صافي الموجودات

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للفترة من 1 يناير 2022 حتى 1 مارس 2022، هو كما يلي:

الفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 مارس 2022	
134,643	مبيعات
(32,812)	تكلفة المبيعات
101,831	مجمول الربح
7,252	إيرادات تشغيلية أخرى
(82,991)	مصاريف عمومية وإدارية
(17,528)	إستهلاك وإطفاء
(2,462)	مصاريف تمويلية
185,370	إيرادات أخرى
191,472	ربح الفترة
%100	نسبة الملكية
191,472	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة

ملخص بيان التدفقات النقدية

إن صافي التدفقات النقدية للشركة التابعة، حتى تاريخ فقدان السيطرة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2021	1 مارس 2022	
304,356	228,197	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(342,478)	(248,029)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(38,122)	(19,832)	صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة

قامت إدارة المجموعة بقيد مخصص خسائر متوقعة من استبعاد الشركة التابعة بمبلغ 490,000 دينار كويتي خلال السنوات السابقة وتم رد قيمة المخصص المكون إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية نظراً لاستبعاد الشركة التابعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (إيضاح 22).

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2021	2022	
8,323,201	7,287,582	أسهم ملكية - غير مسعرة
		إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:
2021	2022	
10,425,542	8,323,201	الرصيد في بداية السنة
(2,102,341)	(1,035,619)	التغير في القيمة العادلة
8,323,201	7,287,582	الرصيد في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر 2022، يوجد لدى المجموعة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 841,964 دينار كويتي (2021 – 1,900,152 دينار كويتي)، مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة يفيد بملكية المجموعة لتلك الموجودات المالية (إيضاح 4 – ب).

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة 6,445,621 دينار كويتي (2021 – 6,423,052 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

8- استثمار في شركات زميلة

يتمثل استثمار في شركات زميلة فيما يلي:

المبلغ		نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة الزميلة
2021	2022	2021	2022			
128,799,022	106,965,918	24.75	24.75	استثمارات عقارية	دولة الكويت	الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)
120,000	120,000	40	40	منتجات الألبان	دولة الكويت	الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان- ذ.م.م.
(120,000)	(120,000)					ناقصاً: مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
128,799,022	106,965,918					

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2021	2022	
85,660,922	128,799,022	الرصيد في بداية السنة
49,407,297	4,439,618	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(1,604,655)	(178,158)	حصة المجموعة من التغير في حقوق ملكية شركات زميلة
(120,000)	-	خسائر الإنخفاض في القيمة
(4,544,542)	(26,094,564)	حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة
128,799,022	106,965,918	الرصيد في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر 2022، إن بعض أسهم الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 61,221,280 دينار كويتي (2021 – 90,199,354 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ومراجعات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.

2021	2022	ملخص بيان المركز المالي المجموع:
654,150,704	544,016,740	الموجودات
(205,762,167)	(183,842,764)	المطلوبات
448,388,537	360,173,976	صافي الموجودات
%24.75	%24.75	نسبة ملكية المجموعة
110,976,163	89,143,059	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
17,822,859	17,822,859	الشهرة
128,799,022	106,965,918	القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.
2021	2022	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:
32,451,754	26,043,427	الإيرادات
(19,776,198)	(11,543,828)	التكاليف
(50,944,291)	(20,770,152)	مصاريف أخرى
237,894,177	24,208,402	إيرادات أخرى
199,625,442	17,937,849	ربح السنة
(18,361,786)	(105,432,582)	الخسارة الشاملة الأخرى
181,263,656	(87,494,733)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل
44,862,755	(21,654,946)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة

تتلخص المطالبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة فيما يلي:

1) عقد مكتب المشاريع والتعاقدات PCO

منذ عام 2004 حتى 2008، نفذت الشركة الزميلة عقد مكتب المشاريع والتعاقدات القائم على أساس التكلفة بالإضافة إلى أتعاب محددة مع سلطة التحالف المؤقت لتقديم الخدمات اللوجستية التي تدعم إعادة إعمار العراق بما في ذلك التخزين والقوافل والأمن.

وبتاريخ 23 أبريل 2011، أرسلت الشركة الزميلة مطالبة موثقة بحوالي 47 مليون دولار أمريكي تدين بها الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة فيما يتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات. ورفض مسؤول التعاقدات المطالبة المقدمة من الشركة الزميلة بتاريخ 15 ديسمبر 2011 واستأنفت الشركة الزميلة قرار الرفض أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش. وبصفة منفصلة، ادعت الحكومة الأمريكية أن الشركة الزميلة مدينة لها بمبلغ 80 مليون دولار تتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات وطلبت سداد المبلغ. وطعنَت الشركة الزميلة على مطالبة الحكومة الأمريكية لدفع المبلغ أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش وتم ضم الاستئنافين.

وبتاريخ 26 أغسطس 2013، اتجهت الحكومة الأمريكية لرفض الاستئنافين أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش لعدم الاختصاص. ووافقت محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الحكومية الأمريكية على الطلب ورفضت الاستئناف بتاريخ 9 ديسمبر 2014. طعنَت الشركة الزميلة على قرار المجلس أمام الدائرة الفيدرالية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بتاريخ 8 أبريل 2015. وبتاريخ 16 أبريل 2018، أكدت الدائرة الفيدرالية قرار محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الذي رفض استئناف الشركة الزميلة لعدم الاختصاص.

وبعد قرار الدائرة الفيدرالية، وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، تقدمت الشركة الزميلة بشكوى معدلة في أمر معلق يخص عقد مكتب المشاريع والتعاقدات أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية للمطالبة، من بين أمور أخرى، باسترداد مبلغ 17 مليون دولار قامت الحكومة الأمريكية بمصادرته من قبل (كما ورد بمزيد من الوصف أدناه) وكذلك للمطالبة بإعلان حكم بأنه لا يجوز استنادا إلى احتمال وجود دين للحكومة الأمريكية أن تحجز مبالغ مستحقة قانونا من الحكومة الأمريكية لصالح الشركة الزميلة على الشركة الزميلة بموجب عقد مكتب المشاريع والتعاقدات. وقد تم ضم هذا الأمر مع الأمر المتعلق بعقد DDKS المبين أدناه.

وكما أشرنا، قامت الحكومة الأمريكية بمصادرة 17 مليون دولار أمريكي من عقد آخر يرتبط بمكتب المشاريع والتعاقدات (عقد DDKS). وبتاريخ 3 يوليو 2017، قدمت الشركة الزميلة مطالبة بمصادق عليها بموجب عقد DDKS تطلب دفع مبلغ مقاصة عقد DDKS بالإضافة إلى الفوائد. وفي خطاب بتاريخ 1 سبتمبر 2017، أبلغت مسؤولة التعاقدات الشركة الزميلة أنها أوقفت المطالبة المصادق عليها. وبعد قرار الدائرة الفيدرالية المشار إليها أعلاه، قدمت الشركة الزميلة شكوى تطلب فيها استرداد مبلغ مقاصة DDKS بالإضافة إلى الفوائد ("قضية DDKS").

بتاريخ 21 سبتمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة شكوى معدلة في قضية DDKS. بتاريخ 3 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة دعوى لإصدار الحكم بشأن المرافعات، بالإضافة إلى دعوى لضم قضية DDKS مع قضية COFC التي لازالت قيد النظر فيها والمشار إليها أعلاه. بتاريخ 6 ديسمبر 2018، استجابت المحكمة لطلب الشركة الزميلة بضم القضيتين. بتاريخ 17 ديسمبر 2018، قدمت حكومة الولايات المتحدة مذكرة برد دعوى DDKS. بتاريخ 28 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة ردها على دعوى الحكومة الأمريكية. وقد ورد رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 14 فبراير 2019 وتم عقد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2019. وبتاريخ 9 مايو 2019، أصدرت محكمة المطالبات الفيدرالية رأياً بمنح حكومة الولايات المتحدة حكماً في شكوى عقد مكتب المشاريع والتعاقدات المعدلة ورفضت قضية DDKS بسبب عدم اختصاصها. هذا، وقامت الشركة الزميلة بالطعن بالاستئناف على كال القرارين أمام الدائرة الفيدرالية في 14 مايو 2019 حيث قامت المحكمة بضمهما لبعض، علماً بأن مذكرة الاستئناف قد اكتملت بتاريخ 16 سبتمبر 2019، وتم سماع المرافعة الشفوية بتاريخ 5 فبراير 2020.

في 12 أغسطس 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية رأياً بإعادة شكوى مكتب المشاريع والتعاقدات إلى محكمة المطالبات الفيدرالية لتقييم مزايا قرار التعويض (الأوفيسيت) الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة وكذلك تحديد ما إذا كان قد تم اتباع الإجراءات المناسبة وفقاً لما يقتضيه القانون.

في 31 أغسطس 2020، سعت شركة أجلبتي إلى إعادة جلسة استماع حول نقطة فنية ثانوية وهو ما رفضته الهيئة. وبتاريخ 18 سبتمبر 2020، قدمت حكومة الولايات المتحدة طلباً بتمديد الأجل لتقديم التماس مشترك قبل الهيئة لإعادة جلسة الاستماع وإعادة الاستماع إليها حتى 12 نوفمبر 2020. هذا ووافقت المحكمة على هذا الطلب في 21 سبتمبر 2020.

ولم تتقدم حكومة الولايات المتحدة في نهاية الأمر بالتماس لإعادة الاستماع إلى الهيئة بحلول 12 نوفمبر 2020، وفي الأسبوع التالي، في 19 نوفمبر 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية تفويضاً بإعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية.

وبمجرد إعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية، تم تحويل القضية إلى قاضٍ جديد حيث قام بتحديد موعد لبحث تطورات القضية في 17 ديسمبر 2020. وقبل الموعد المذكور، تواصل محامي حكومة الولايات المتحدة مع محامي الشركة الزميلة من أجل مناقشة تسوية محتملة في ضوء قرار الاحالة من الدائرة الفيدرالية، وبناءً على المحادثة، قدم الطرفان مجتمعين تقرير حالة يطالبان المحكمة بوقف إجراءات المحكمة بينما يبحثان في إمكانية التوصل إلى تسوية. وفي 14 ديسمبر 2020، وافقت المحكمة على طلب الطرفين وأمرت بوقف الإجراءات حتى 17 مايو 2021. وللسبب نفسه، قدم الطرفان بتاريخ 17 مايو 2021 التماساً لمواصلة وقف الإجراءات، وافقت المحكمة على طلب وطبقاً للأجل المختلفة بقيت القضية موقوفة. وفي 23 أغسطس 2022، أبرم الطرفان اتفاقية تسوية وبتنفيذها، سيكون هناك إلغاء وتنازل من قبل حكومة الولايات المتحدة عن مطالبتها بالدينون ضد الشركة الأم بمبلغ 81 مليون دولار أميركي (ما يعادل 24.5 مليون دينار كويتي)، بالإضافة إلى تنازل الشركة الأم عن مطالبتها ضد حكومة الولايات المتحدة بشأن عقد مكتب المشاريع والتعاقدات كما وسداد مبلغ 17.7 مليون دولار أميركي (ما يعادل 5.3 مليون دينار كويتي) من قبل حكومة الولايات المتحدة إلى الشركة الأم بموجب عقد DDKS. نقل الطرفان هذا التطور للمحكمة في 29 أغسطس 2022، وأوقفت المحكمة الإجراءات حتى 31 أكتوبر 2022، وهو التاريخ الذي طالب فيه الطرفان بشكل مشترك رفض القضية نهائياً.

بالإضافة إلى ذلك، بتاريخ 14 سبتمبر 2016، رفعت الشركة الزميلة دعوى قضائية بشأن عقد مكتب المشاريع والتعاقدات وفقاً لقانون الإجراءات الإدارية أمام محكمة مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة ("DDC")، وهذه القضية ما زالت موقوفة وفقاً لأمر المحكمة الصادر في 14 مايو 2021، والذي أوقف السير بالقضية في انتظار حل الإجراءات ذات الصلة أمام محكمة دعاوى الفيدرالية. في 26 أغسطس 2022، قدم الطرفان طلباً مشتركاً لرفض القضية نهائياً، وأمرت المحكمة بإغلاق القضية في سبتمبر 2022. ونتيجة للتطورات أعلاه، ليست هناك حاجة لتسجيل أي تعديلات إضافية في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

(2) نزاع مع شركة الخطوط الجوية العراقية: (IASIL)

شركة أفيشن سيرفس (عراق) ليمتد (ASIL)، شركة تابعة بشكل غير مباشر للشركة الزميلة، هي طرف في اتفاقية امتياز مع شركة IAC لتقديم خدمات المناولة الأرضية ووقود الطائرات ("اتفاقية الامتياز"). ووفقاً لاتفاقية الامتياز، أنشأ الطرفان شركة مستقلة في العراق تدعى منزير لخدمات الطيران ذ.م.م (مسجلة باسم الشركة العراقية المتحدة للمطارات وخدمات المناولة الأرضية المحدودة) ("MASIL")، وذلك لتنفيذ الخدمات وفق اتفاقية الامتياز.

في 20 أكتوبر 2022، باشرت ASIL إجراءات تحكيم في مركز دبي للتحكيم الدولي ("DIAC") ضد IAC وذلك بموجب القضية رقم 2022/239، حيث طلبت، من بين عدة أمور، تعويضات ضد شركة الخطوط الجوية العراقية بسبب مخالفة اتفاقية الامتياز، بما في ذلك المصاريف المرتبطة بالخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الامتياز وذلك بمبلغ 15 مليون دولار أميركي وخسارة الأرباح التي تكبدتها ASIL بمبلغ 81 مليون دولار أميركي. ولم تقدم IAC أي رد على طلب التحكيم ويعمل الطرفان الآن على تعيين هيئة التحكيم، وبالتالي فإن التحكيم في مرحلة مبكرة؛ وإن إدارة الشركة الزميلة (بعد التشاور مع المستشار القانوني الخارجي) ترى أن احتمالات فوز ASIL في نزاع التحكيم في DIAC تُقدر بأنها معقولة.

فيما بعد، بدأت IAC إجراءات أمام المحكمة التجارية في العراق تسعى من خلالها، من بين عدة أمور، إلى إلغاء تسجيل شركة MASIL، وإلغاء اتفاقية المساهمين المبرمة بين ASIL و IAC (كمساهمين في MASIL) و MASIL (كشركة) وإلى تعويض مالي مبالغ فيه كثيراً دون تقديم أية أدلة موضوعية.

وفي ضوء انعدام أي دليل موضوعي مقدم من IAC، ودفع عدم الاختصاص القضائي الثابت سنداً لاتفاقية التحكيم، والتجاهل التام لشروط تحديد المسؤولية سنداً للاتفاقيات ذات الصلة، وعدم وجود ضمانات مقدمة من أي من شركات المجموعة لضمان أداء شركة ASIL، فإن إدارة الشركة الزميلة ترى (بعد التشاور مع المستشار القانوني الخارجي) أن احتمالات فوز IAC في الإجراءات التي رفعتها أمام المحكمة التجارية في العراق تُقدر بأنها منخفضة.

(3) تسهيل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسهيل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز - ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسهيل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج، والزمّت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي السداد مبلغ الكفالة التي تم تسهيلها سابقاً إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكماً بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقمي 148, 1487 لسنة 2015، وبتاريخ 15 مارس 2017 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 7 مايو 2018، أصدرت لجنة الخبراء تقريراً يؤكد أحقية الشركة الزميلة في التعويض المطالب به.

وبتاريخ 11 مايو 2022، تم حسم هذا الموضوع نهائياً بصدر هذا الحكم في الطعون أرقام 1955 و 1923 لسنة 2014 إداري/4 من محكمة التمييز، حيث قضت بإلزام الإدارة العامة للجمارك برد مبلغ قدره 5,561 ألف دينار كويتي لشركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز من أصل مبلغ الكفالة المسيلة، وانتهت الطعون أعلاه فيما عدا ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف والذي قضى بإلزام المدعى عليه الثاني "مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته" بأن يؤدي إلى الشركة المدعية "شركة جلوبال كليرنج" مبلغاً مقداره 58,927 ألف دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً اعتباراً من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً.

دخلت إدارة شركة جلوبال كليرنج حالياً بمفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك بهدف إتمام تلك المفاوضات لصالح مساهمين شركة جلوبال كليرنج، وبناءً عليه قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج عدم الاعتراف بأي تعديلات تتعلق بالحكم أعلاه في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة حيث أنها بانتظار نتيجة المفاوضات.

(4) الطعن رقم 1927 و1933 لسنة 2018

كما أقامت شركة جلوبال القضية رقم 2014/760 إداري/6 ضد الإدارة العامة للجمارك بطلب نذب خبراء وزارة العدل للاطلاع على نظام الحاسب الآلي بالإدارة العامة للجمارك لبيان مقدار رسوم مناولة السيارات؛ ووجهت الإدارة العامة للجمارك دعوى فرعية بطلب التزام شركة جلوبال بلائحة الأسعار المرفقة بعقد المزايدة وعدم التعرض للجمارك أو الجمهور بالزيادة أو النقصان.

كما أقامت الإدارة العامة للجمارك القضية رقم 2014/4242 إداري/6 ضد شركة جلوبال بطلب إنشاء صندوق تطوير آليات المشروع وأن تؤدي شركة جلوبال للجمارك مبلغ 500 ألف دينار كويتي عن تطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية بصفة دورية، وبالإلزام شركة جلوبال أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 21,242 ألف دينار كويتي عن الغرامات المستحقة على شركة جلوبال اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005، وأن تؤدي شركة جلوبال للجمارك مبلغاً قدره 50 ألف دينار كويتي عن المخصص السنوي للصندوق.

كما أقامت الجمارك عدة دعاوى تم ضمها إلى القضية المرفوعة من شركة جلوبال وهذه القضايا هي القضية رقم 2014/4246 إداري/6 ضد شركة جلوبال بطلب إلزامها أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 1,805 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من أغسطس 2006 حتى أغسطس 2011، وإلزام الشركة أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 2,025 ألف دينار كويتي فروق مستحقة لأتعاب مدير المشروع عن الفترة من أغسطس 2011 حتى أغسطس 2014، وبالإلزام شركة جلوبال أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 42,991 ألف دينار كويتي عن الفروق المستحقة عليها اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005 نتيجة تخلفها عن سداد أتعاب مدير المشروع مع غرامة التأخير التراكمية بواقع 1% أسبوعياً، وبالإلزام شركة جلوبال بتوريد الدفعات الشهرية المستحقة لأتعاب مدير المشروع حتى نهاية العقد.

والقضية رقم 2014/2738 إداري/6 ضد شركة جلوبال بطلب إلزامها أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 5,853 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من تاريخ أغسطس 2006 حتى أكتوبر 2010 مع غرامة تأخير تراكمية والفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً؛ والقضية رقم 2015/3276 إداري/6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات طلباته في الدعوى رقم 2014/4242 إداري/6؛ والقضية رقم 2015/3280 إداري/6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات الطلبات الواردة بالدعوى رقم 2014/4246 إداري/6.

وقد تم ضم جميع تلك القضايا إلى بعضها ليصدر فيهم جميعاً حكماً واحداً؛ وبتاريخ 25 سبتمبر 2018 صدر الحكم برفض جميع الدعاوى

طعن على الحكم كلا من شركة جلوبال والإدارة العامة للجمارك بالاستئناف رقمي 1927 و2018/1933 إداري عقود وطعون أفراد/2؛ وبتاريخ 26 سبتمبر 2022؛ حكمت المحكمة أولاً: بانتهاء الخصومة في الاستئناف الأول وألزمت الشركة المستأنفة المصروفات وعشرة دنائير مقابل اتعاب المحاماة. ثانياً: يقبل الاستئناف الثاني شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه قضاءه في الطلبات من الأول حتى الرابع والقضاء مجدداً بإلزام الشركة المستأنف ضدها بإنشاء صندوق تطوير المشروع موضوع عقد المزايدة رقم أج/ش م/2004/1/2005 موضوع التداعي وبأن تؤدي لجهة الإدارة المستأنفة مبلغ مقداره 12,443 ألف دينار كويتي، وبرفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من طلبات.

ستقوم شركة جلوبال كليرنج باستئناف هذا الحكم أمام محكمة التمييز، وسيضمن الاستئناف طلباً بوقف التنفيذ حتى يتم البت في الاستئناف. قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج (بعد استشارة المستشار القانوني الخارجي) عدم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة انتظاراً للحكم النهائي من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الشركة الزميلة طرف في العديد من المطالبات والدعاوى القضائية العرضية. هذا ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة بأن الأمور لن يكون لها أي تأثير جوهري سلبي على البيانات المالية المجمعة.

(5) قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسب") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار المجموعة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات المجموعة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضاً المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017. حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

وتم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتقسيم الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، و قدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي يتحقق للمحكمة الولاية القضائية بشأنها. وقد تقدمت المدعى عليها بمذكرتها الدفاعية بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد الشركة الزميلة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت إلزام الشركة الزميلة بمصاريف التحكيم بقيمة حوالي 5 مليون دولار أميركي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت الشركة الزميلة بطلب إلغاء القرار قبل مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. بتاريخ 22 سبتمبر 2021، قام مركز تسوية منازعات الاستثمار بتشكيل لجنة للفصل في طلب الشركة الزميلة لإلغاء القرار. وقد اجتمعت اللجنة في 22 نوفمبر 2021 وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً للإجراءات في 24 نوفمبر 2021، ووفقاً للجدول الزمني الإجرائي، قدمت الشركة الزميلة مذكرتها في 22 ديسمبر 2021 وقامت جمهورية العراق بتقديم مذكرة دفاعها في 22 أبريل 2022. و انعقدت جلسات المحكمة في 15، 16 نوفمبر 2022. ومن المتوقع الآن أن تناقش اللجنة وتصدر قرارها النهائي بشأن الإلغاء في غضون بضعة أشهر.

ونظرًا لأن هيئة التحكيم رفضت البت في أسباب القرار التنظيمي نفسه الصادر عن هيئة الإعلام والاتصالات بمصادرة استثمار الشركة الزميلة في كوريك لتكوم بدعوى عدم الاختصاص القضائي، فإن الشركة الزميلة أيضًا بصدد إعداد مطالبة جديدة ضد جمهورية العراق.

بتاريخ 31 مايو 2021، تقدمت شركة الكازار كابيتال المحدودة، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، بدعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان، وهي وحدة سياسية تابعة لحكومة العراق، وذلك سندا لبند ضمان سيادي وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركة الزميلة. وبتاريخ 24 يناير 2022، رفضت المحكمة الكلية مطالبات شركة الكازار على سند أنه، ومن بين أسباب أخرى، لم تتمكن شركة الكازار من إثبات أنها منحت قرضًا بقيمة 250 مليون دولار أمريكي إلى كورك والذي كانت تسعى بشأنه للحصول على تعويضات بموجب الضمان السيادي. وبتاريخ 16 فبراير 2022، استأنفت شركة الكازار الحكم أمام محكمة الاستئناف الكويتية، وبتاريخ 19 أبريل 2022، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة الكازار بمنحها تعويضات بقيمة 490 مليون دولار أمريكي ضد حكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى فائدة سنوية قدرها 7٪ حتى تاريخ الدفع الفعلي، علماً بأن الشركة الزميلة بصدد تنفيذ هذا الحكم.

نظرًا لأن النزاع لا يزال معلقًا دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، فلا يمكن تقييم الأثر المالي لنتائج هذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

• التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين

في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم ضد شركة سي اس ليمتد والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكوم العراق طلباً معدلاً لطلب التحكيم في 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكوم العراق مذكرة مطالباتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة كورك الدولية مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوفقت شركة تيليكوم العراق الإجراءات دون المساس بأصل حق المدعي به.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكوم العراق نيابة عن نفسها وبالنيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020 قدمت شركة تيليكوم العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة. هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكوم العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم في ديسمبر 2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021 للفصل في طلب شركة تيليكوم العراق لمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في مثل هذا الطلب). وبموجب أمر مؤرخ في 16 مارس 2021 منحت المحكمة شركة تيليكوم العراق إذنًا لتقديم معظم الطلبات الفرعية محل الخلاف وبتاريخ 23 أبريل 2021 قدمت الشركة المذكورة صحيفة الدعوى بشأن الأسس الموضوعية للمطالبة. وعقد الطرفان جلسات استماع بشأن أساس الدعوى في الفترة ما بين 8 و16 مايو 2022، وتم عقد جلسات استماع أخرى في 2 و3 أغسطس 2022، بتاريخ 20 مارس 2023، أصدرت المحكمة حكمها واستجابت لكامل مطالبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن المدعى عليهم انخرطوا في مخطط متعمد "لرشوة وإفساد مسؤولين" تابعين للجهة التنظيمية في قطاع اتصالات العراق من أجل الحصول على قرار خاطئ بمصادرة ملكية شركتي عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة في كورك تيليكوم. كما استجابت المحكمة لطلبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن سيروان صابر مصطفى بارزاني قد خالف التزاماته الائتمانية من خلال الانخراط في أعمال متعددة من التعاقد مع الذات وسوء السلوك، مما تسبب في ضرر للمدعيين.

وأمرت المحكمة المدعى عليهم، مجتمعين ومنفردين، بدفع مبلغ إجمالي قدره 1.65 مليار دولار أمريكي كتعويضات ومصاريف قانونية، بالإضافة إلى الفوائد، ويستحق مبلغ 1.329 مليار دولار لشركة انترناشونال هولدينج المحدودة، فيما يستحق مبلغ 318.7 مليون دولار لشركة عراق تيليكوم المحدودة.

وبنتيجة هذا، ستسعى عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة إلى تنفيذ الحكم ضد المدعى عليهم.

• **التحكيم بشأن اتفاقية الحقوق التبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان: إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة**

يتعلق هذا النزاع، بالاحتيايل المزعوم المدبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بدعوى التعويض المقابلة عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالقت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة بتاريخ 8 نوفمبر 2018. فُدم رد شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تشكيل هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكوم العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019 فيما قدمت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكوم العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. والرد على الدفاع على الدعوى المقابلة ومذكرة شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بالمطالبة بالتعويض في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستماع في فبراير 2021.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكوم لإلغاء وإبطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكوم. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكوم بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيايل متعمد ضد شركة عراق تيليكوم، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلاً عن منح شركة عراق تيليكوم حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي.

وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكوم بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكوم بهدف تنفيذ مطالبتها بالديون التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموعة قيمة المطالبة تقريباً مبلغ 1 مليار دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مديناً، وشركة كورك تيليكوم، بصفتها الكفيل. قدمت كورك تيليكوم ردها في 24 يناير 2022. وبتاريخ 17 يونيو 2022، قدمت شركة كورك تيليكوم طلباً لوقف الإجراءات في انتظار الفصل في طلبها أمام المحاكم اللبنانية لإلغاء قرار التحكيم الذي يبطل اتفاقية الحقوق التبعية، وفي 1 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكوم ردها على طلب كورك تيليكوم بوقف الإجراءات. في 15 يوليو 2022، قدمت كورك تيليكوم ردها لدعم اقتراحها بوقف الإجراءات، وبتاريخ 29 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكوم مذكرة تعقيبية رداً على طلب كورك تيليكوم بوقف الإجراءات. وكانت جلسة طلب وقف الإجراءات بتاريخ 17 أغسطس 2022 وتم رفض طلب وقف إجراءات كورك تيليكوم من قبل هيئة التحكيم بتاريخ 22 أغسطس 2022. وصدر الأمر الإجرائي الأول في 9 سبتمبر 2022. وقدمت شركة عراق تيليكوم دفاعها بتاريخ 18 نوفمبر 2022 و مرحلة الإفصاح في 20 يناير 2023 تم تقديم مذكرة الرد الخاص بشركة عراق تيليكوم في 3 مارس 2023.

هذا، وبتاريخ 13 ديسمبر 2021 قدمت شركة تيليكوم العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيايل الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة، هذا، وتم تقديم رد بنك انتركونتيننتال لبنان في 7 أبريل 2022 علماً بأن هيئة التحكيم قد تشكلت بتاريخ 10 أغسطس 2022، وعقدت هيئة التحكيم مؤتمر إدارة القضية في التحكيم بتاريخ 3 نوفمبر 2022، وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً في 5 ديسمبر 2022. ووفقاً للجدول الزمني، قدمت شركة تيليكوم العراق صحيفة دعوها في 9 ديسمبر 2022، فيما من المقرر تقديم مذكرة دفاع بنك انتركونتيننتال لبنان بتاريخ 17 مارس 2023. ومن المقرر عقد جلسة الاستماع بشأن موضوع الدعوى في الأسبوع الأول من أكتوبر 2023. ورداً على طلب التحكيم، قدم بنك انتركونتيننتال لبنان طلباً لوقف الإجراءات. وقدمت شركة تيليكوم العراق مذكرة بالرد في 23 سبتمبر 2022. فيما قدم بنك انتركونتيننتال لبنان رداً في 10 أكتوبر 2022. وبتاريخ 14 ديسمبر 2022، رفضت هيئة التحكيم طلب وقف الإجراءات.

• **مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي**

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد ريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم بالإضافة إلى عدد من حالات التعاقد مع الذات. وتم اعلانه اعلاناً صحيفياً في الدعوى CFI-019-2018 في لبنان بتاريخ 6 فبراير 2020 وصدرت شهادة بالإعلان من محكمة مركز دبي المالي العالمي في 13 فبراير 2020.

منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 11 مايو 2020 الإذن لشركة تيليكوم العراق لتقديم مطالبة فرعية من قبل شركة انترناشونال هولدينج ونيابة عنها ضد السيد رحمة، بشرط أن تقدم شركة تيليكوم العراق جدول بالمخالفة والخسارة والرابطة السببية (الامر الذي لم يحصل). هذا، وبُذلت جهود لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الحديثة الأخرى عبر الإعلان بالطرق الدبلوماسية، لكنها باءت بالفشل في نهاية الأمر، ووفقاً لأوامر المحكمة، يجب إعلان جدول الجزئيات قبل اتخاذ خطوات أخرى في الإجراءات، وعليه، تقدمت شركة تيليكوم العراق بطلب للحصول على إذن وحصلت في 17 يونيو 2021 على إذن لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الأخرى بوسائل بديلة (كالبريد الإلكتروني والبريد السريع لمختلف الشركات التابعة للسيد رحمة). هذا، وقد تم الإعلان بالطرق البديلة، وعليه، بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكماً ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والمصاريف. وبتاريخ 27 ديسمبر 2021، منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي إذناً بإعلان السيد رحمة بالحكم بموجب طريق بديل، علماً بأن مهمة الإعلان بالطرق البديلة قد حصلت وشركة تيليكوم العراق هي الآن في طور تنفيذ الحكم بالإضافة إلى المصاريف.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الأم) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتهما بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت الشركة الزميلة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكوم. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودرن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكوم بطريقة بديلة وعُقدت جلسة استماع أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021. أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي حكمها في 9 مايو 2021، والذي بموجبها فازت شركة مودرن العالمية بالاستئناف، وبناءً عليه، الشركة الآن بصدد اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الحكم الصادر بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ضد شركة كورك في الإمارات العربية المتحدة والعراق. وبشهر أبريل 2022، تم الحصول على مبلغ يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي من بعض أصول كورك في الإمارات العربية المتحدة. لا تزال جهود التنفيذ مستمرة.

ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكوم، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فائدة كما في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021، وبالتالي تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 111,263 ألف دينار كويتي (2021: 109,293 ألف دينار كويتي).

(6) دعاوى قضائية أخرى

• أصدرت وزارة المالية قراراً بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاؤها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها أيضاً لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضاً لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى تاريخه وقامت الشركة الزميلة باتخاذ مخصصات احتياطية لهذه الدعوى في سنوات سابقة بالمبلغ الكامل، ولا يزال المبلغ مستحقاً.

• قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقل للمطالبة بقيمة الاجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقل متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقل بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

• خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وبتاريخ 10 أكتوبر 2022، قررت محكمة التمييز عدم قبول الطعن المتعلق بالقضية رقم 2016/11725 ت ك /26 والمرفوعة من قبل شركة سعاد التجارية ضد الشركة الزميلة للمطالبة بمبلغ 6,005,803 دينار كويتي والذي كانت قد قامت الشركة الزميلة في السنوات السابقة بتسجيل مخصص دعاوى قضائية مقابل تلك الدعوى بمبلغ 5,420,804 دينار كويتي. وعليه، قامت الشركة الزميلة بعكس ذلك المخصص خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ضمن بند إيرادات أخرى.

• لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجموع وبتاريخ 16 فبراير 2023، صدر قرار إداري من وزارة المالية بإخلاء الشركة الزميلة من مشروع الوجهة البحرية - المرحلة الثالثة "سوق شرق" وبتاريخ 2 مارس 2023 أرسلت وزارة المالية إنذاراً إلى الشركة الزميلة بتسليم سوق شرق وذلك قبل 6 مارس 2023 وفي حالة الإمتناع ستقوم الوزارة بتنفيذ قرار الإخلاء الإداري بالقوة الجبرية وبتاريخ 7 مارس 2023 قامت الوزارة بإخلاء الشركة الزميلة من سوق شرق بالقوة الجبرية.

قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 13033 لسنة 2022 تجاري مدني كلي حكومة/5 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية وما زالت تلك القضية متداولة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن. كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 1158 لسنة 2023 إداري/10 وموضوعها إلغاء القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 والتي وما زالت متداولة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن. علماً بأن الشركة الزميلة قامت بدفع القيمة الاجارية مقدماً حتى تاريخ مارس 2024

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة حتى تاريخ التقرير.

9- عقارات استثمارية

2021	2022	
9,090,520	9,802,142	الرصيد في بداية السنة
1,173,017	-	المحول من ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)
-	(425,000)	استيعادات (*)
(468,366)	(51,735)	التغير في القيمة العادلة
6,971	37,962	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
9,802,142	9,363,369	الرصيد في نهاية السنة

(*) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت إدارة المجموعة ببيع عقار استثماري بقيمة دفترية 425,000 دينار كويتي مقابل مبلغ 400,000 دينار كويتي تم تحصيله نقداً خلال السنة الحالية، نتج عن البيع خسارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

كما في 31 ديسمبر 2022، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 3,210,000 دينار كويتي (2021 - 3,635,000 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4 - ج).

كما في 31 ديسمبر 2022، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 5,440,605 دينار كويتي (2021 - 6,173,729 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحة (إيضاحات 11 و 13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين خارجيين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2022

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
9,363,369	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

2021

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
9,802,142	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

قامت إدارة المجموعة بالإنترام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
 وشركاتها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	ألات ومعدات	سيارات	أثاث وتراكيبات	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	مباني مقامة على أراضي ملك حر	أراضي ملك حر	التكلفة:
191,717,913	1,687,540	21,834,929	2,623,164	16,388,883	11,101,503	47,359,186	26,960,033	63,762,675	كما في 1 يناير 2022
3,644,054	2,098,716	440,973	14,622	375,573	325,308	371,446	17,416	-	إضافات
(1,605,616)	-	(79,817)	(168,252)	(92,550)	(20,761)	(1,244,236)	-	-	إستبعادات
(1,186,900)	-	(224,717)	(3,204)	(355,530)	(566,228)	(37,221)	-	-	مشطوبات
759,450	-	143,587	2,989	90,669	59,988	167,389	166,172	128,656	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
193,328,901	3,786,256	22,114,955	2,469,319	16,407,045	10,899,810	46,616,564	27,143,621	63,891,331	كما في 31 ديسمبر 2022
85,595,866	585,094	18,902,820	2,512,744	15,304,344	10,110,051	23,233,775	14,947,038	-	الإستهلاك المتراكم:
2,978,945	-	880,706	14,742	379,847	354,723	815,978	532,949	-	كما في 1 يناير 2022
(879,079)	-	(79,118)	(171,827)	(91,668)	(12,015)	(524,451)	-	-	المحمل على السنة
(1,127,104)	-	(203,190)	(3,204)	(353,206)	(566,063)	(1,441)	-	-	المتعلق بالإستبعادات
325,718	-	125,947	8,026	85,192	25,794	87,053	(6,294)	-	المتعلق بالمشطوبات
86,894,346	585,094	19,627,165	2,360,481	15,324,509	9,912,490	23,610,914	15,473,693	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية كما في 31 ديسمبر 2022
106,434,555	3,201,162	2,487,790	108,838	1,082,536	987,320	23,005,650	11,669,928	63,891,331	صافي القيمة الدفترية:
106,122,047	1,102,446	2,932,109	110,420	1,084,539	991,452	24,125,411	12,012,995	63,762,675	كما في 31 ديسمبر 2021

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	آلات ومعدات	سيارات	أثاث وتراكيبات	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	مباني مقامة على أراضي ملك حر	أراضي ملك حر	
197,980,261	609,135	21,759,129	2,639,239	16,127,932	10,971,685	62,254,975	21,180,132	62,438,034	التكلفة: كما في 1 يناير 2021
3,869,793	1,077,764	757,524	5,045	501,271	360,411	970,472	197,306	-	إضافات
(751,533)	-	(501,016)	(8,718)	(159,008)	(81,636)	-	(1,155)	-	إستبعادات
(2,425,458)	(4,505)	(3,683)	-	(16,192)	-	(2,401,078)	-	-	أثر بيع شركة تابعة
(780,136)	(4,359)	(180,961)	(12,995)	(69,268)	(149,561)	(362,992)	-	-	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها
(1,676,666)	-	-	-	-	-	-	(1,222,940)	(453,726)	لغرض البيع (إيضاح 6 – ب)
2,599,452	-	-	-	-	-	-	2,498,799	100,653	المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 9)
(6,989,830)	-	-	-	-	-	(5,423,446)	(449,958)	(1,116,426)	ربح إعادة تقييم
-	-	-	-	-	-	(7,467,175)	4,724,960	2,742,215	خسائر الإنخفاض في القيمة
(107,970)	9,505	3,936	593	4,148	604	(211,570)	32,889	51,925	تحويلات
191,717,913	1,687,540	21,834,929	2,623,164	16,388,883	11,101,503	47,359,186	26,960,033	63,762,675	تعديلات ترجمة عملات أجنبية كما في 31 ديسمبر 2021
85,420,702	585,094	18,651,246	2,519,693	15,174,208	10,025,448	26,570,761	11,894,252	-	الإستهلاك المتراكم: كما في 1 يناير 2021
2,855,531	-	853,922	14,237	367,888	313,586	799,623	506,275	-	المحمل على السنة
(737,456)	-	(487,188)	(8,708)	(158,770)	(81,635)	-	(1,155)	-	المتعلق بالإستبعادات
(394,088)	-	(1,933)	-	(16,192)	-	(375,963)	-	-	أثر بيع شركة تابعة
(484,034)	-	(117,718)	(12,993)	(66,978)	(148,119)	(138,226)	-	-	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها
(503,649)	-	-	-	-	-	-	(503,649)	-	لغرض البيع (إيضاح 6 – ب)
(681,903)	-	-	-	-	-	(681,903)	-	-	المتعلق بالمحول إلى عقارات استثمارية
-	-	-	-	-	-	(3,140,608)	3,140,608	-	(إيضاح 9)
120,763	-	4,491	515	4,188	771	200,091	(89,293)	-	خسائر الإنخفاض في القيمة
85,595,866	585,094	18,902,820	2,512,744	15,304,344	10,110,051	23,233,775	14,947,038	-	تحويلات تعديلات ترجمة عملات أجنبية كما في 31 ديسمبر 2021
106,122,047	1,102,446	2,932,109	110,420	1,084,539	991,452	24,125,411	12,012,995	63,762,675	صافي القيمة الدفترية: كما في 31 ديسمبر 2021
112,559,559	24,041	3,107,883	119,546	953,724	946,237	35,684,214	9,285,880	62,438,034	كما في 31 ديسمبر 2020

- كما في 31 ديسمبر 2022، توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 73,644,764 دينار كويتي (2021 - 71,357,000 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).
- بموجب موافقة من مجلس إدارة الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2023، قامت إدارة المجموعة بشطب ممتلكات ومعدات بصافي قيمة دفترية بلغت 59,796 دينار كويتي، تم تسجيلها ضمن صافي ربح استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.
- تقوم إدارة المجموعة بتقييم أراضي ملك حر ومباني مرة واحدة كل ثلاث سنوات وآخرها كما في 31 ديسمبر 2021، والتي تم التوصل إليها بناءً على تقييمات من قبل مقيمين خارجيين، باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات:

2021		فئة الممتلكات والعقارات والمعدات
المستوى الثاني	أساس التقييم	أراضي ملك حر
63,762,675	مبيعات السوق المقارنة	مباني مقامة على أراضي ملك حر
12,012,995	مبيعات السوق المقارنة	
75,775,670		

- 11- تسهيلات بنكية
 إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على إيرادات بعض العقود ورهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

2021	2022	بيان الرهن	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح 7)
6,423,052	6,445,621	أسهم ملكية	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
74,594,029	50,629,431	405,035,451 سهم	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
3,928,729	3,195,605	عقارات	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)
62,370,266	64,587,024	أراضي ومباني	حصص ملكية في شركة تابعة
2,700,000	2,700,000	90 حصة	حصص ملكية في شركة تابعة
5,203,998	5,203,998	13,000,000 حصة	وتتمثل فيما يلي:
2021	2022	تاريخ الاستحقاق	الجزء المتداول
5,108,243	4,237,839	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2023	الجزء غير المتداول
102,996,520	101,918,898	عدة أقساط خلال 2024 و 2031	
108,104,763	106,156,737		

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كما يلي:

معدل الفائدة (%)		العملة	البيان
2021	2022		متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم
2.5 - 1.25	2.5 - 1.25	دينار كويتي	المعلن من قبل بنك الكويت المركزي
8	8	دينار كويتي	متوسط معدل فائدة سنوية
8.5 - 6.5	8.5 - 6.5	دينار أردني	متوسط معدل فائدة سنوية
4.5 - 4	4.5 - 4	ريال عماني	متوسط معدل فائدة نصف سنوي

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملة التالية:

2021	2022	العملة
96,964,593	97,403,880	دينار كويتي
4,319,769	2,645,513	دينار أردني
6,820,401	6,107,344	ريال عماني
108,104,763	106,156,737	

12- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2021	2022	
51,445,983	55,799,826	دائنون تجاريون (أ)
3,049,967	2,305,219	إجازات ومستحقات أخرى للموظفين
7,919,726	10,242,961	مخصصات أخرى (ب)
75,885	316,699	دائنو شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
85,370	341,470	محجوز ضمان لمقاولين
13,892,686	8,572,808	دائنون آخرون
76,469,617	77,578,983	

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائنو تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، ان هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 - 180 يوماً في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

2021	2022	
1,832,351	2,478,641	مخصص قضايا
605,890	605,890	مخصص إغلاق محلات
750,000	750,000	مخصص زكاة
4,731,485	6,408,430	مخصصات أخرى
7,919,726	10,242,961	

إن الحركة على المخصصات الأخرى هي كما يلي:

2021	2022	
6,501,301	7,919,726	الرصيد في بداية السنة
3,489,400	3,672,558	المحمل خلال السنة (*)
(1,724,147)	(765,000)	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 22) (**)
(346,828)	(584,323)	المستخدم خلال السنة
7,919,726	10,242,961	الرصيد في نهاية السنة

(*) تم توزيع المحمل من المخصص على مصاريف عمومية وإدارية وبيعية وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع بمبلغ 526,268 دينار كويتي و 3,146,290 دينار كويتي على التوالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: بيان الأرباح أو الخسائر المجمع مبلغ 3,489,400 دينار كويتي).

(**) إن مخصص لم يعد له ضرورة للسنة السابقة، تم خصمه من بند خسائر الانخفاض في القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

(ج) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

13- دائنو مرابحة

2021	2022	
16,848,000	18,388,390	إجمالي المرابحة
(160,156)	(170,484)	ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
16,687,844	18,217,906	القيمة الحالية لإلتزام المرابحة
		والتي تتمثل في:
2021	2022	تاريخ الاستحقاق
908,876	908,876	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2023
		عدة أقساط خلال 2024 و 2025
15,778,968	17,309,030	الجزء المتداول
16,687,844	18,217,906	الجزء غير المتداول

تتحمل دائنو مرابحة متوسط تكلفة بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة برهونات عدة بياناها كالتالي:

2021	2022	بيان الرهن
15,605,325	10,591,849	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
2,245,000	2,245,000	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
8,986,734	9,057,740	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)
		عقارات
		أراضي ومباني

14- عقود الإيجار

(أ) حقوق استخدام أصول

إن الحركة على حقوق استخدام أصول خلال السنة هي كما يلي:

2021	2022	
28,810,364	24,238,488	الرصيد في بداية السنة
(3,616,053)	(3,384,680)	الإطفاء المحمل على السنة
6,669,289	3,094,122	إضافات
(5,587,134)	-	استيعادات
(310,059)	-	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
(1,863,475)	-	أثر بيع شركة تابعة
135,556	192,050	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
24,238,488	24,139,980	الرصيد في نهاية السنة

(ب) التزامات عقود إيجار

إن الحركة على التزامات عقود إيجار خلال السنة هي كما يلي:

2021	2022	
30,221,477	25,573,320	الرصيد في بداية السنة
1,369,009	1,414,715	مصاريف تمويلية
(4,372,226)	(4,238,546)	المدفوع خلال السنة
6,669,289	2,697,791	إضافات
(5,971,301)	-	استيعادات
(319,608)	-	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
(2,029,920)	-	أثر بيع شركة تابعة
6,600	232,267	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
25,573,320	25,679,547	الرصيد في نهاية السنة

2021	2022	
3,411,414	4,168,583	والتي تتمثل في:
22,161,906	21,510,964	الجزء المتداول
25,573,320	25,679,547	الجزء غير المتداول

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2021	2022	
4,797,607	4,725,113	الرصيد في بداية السنة
895,575	738,616	المحمل على السنة
(851,734)	(1,048,869)	المدفوع خلال السنة
(116,335)	-	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
4,725,113	4,414,860	الرصيد في نهاية السنة

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 578,828,782 سهم (2021 - 578,828,782 سهم)، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، (2021 - 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

2021	2022	
57,882,878	57,882,878	رأس المال المصرح به
(28,941,439)	(28,941,439)	رأس المال غير المدفوع
28,941,439	28,941,439	رأس المال المدفوع

17- أسهم خزانة

2021	2022	
10,002,122	10,002,122	عدد الأسهم
3.46%	3.46%	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
2,100,446	1,090,231	القيمة السوقية (دينار كويتي)
(2,593,571)	(2,593,571)	التكلفة (دينار كويتي)

بتاريخ 15 مايو 2022، وافق مجلس إدارة الشركة الأم على تجميد مبلغ 2,593,571 دينار كويتي من حساب الأرباح المرحلة لصالح رصيد أسهم الخزانة.

18- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

19- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

20- تكلفة المبيعات

2021	2022	
17,841,170	17,342,189	رصيد المخزون في بداية السنة
161,460,978	151,650,162	المشتريات خلال السنة
179,302,148	168,992,351	المخزون المتاح للبيع
(17,342,189)	(15,797,526)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
161,959,959	153,194,825	تكلفة المبيعات

21- مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 14,953,838 دينار كويتي (2021) – 14,967,418 دينار كويتي).

22- مخصصات لم يعد لها ضرورة

2021	2022	
-	278,437	مخصص خسائر ائتمان متوقعة لم يعد له ضرورة (إيضاح 3 - ب)
586,887	-	مخصص إجازات موظفين لم يعد له ضرورة
586,887	278,437	
-	490,000	مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (إيضاح 12 - ب)
-	200,000	مخصص خسائر استبعاد شركة تابعة لم يعد له ضرورة (إيضاح 6 - ب)
-	75,000	مخصص مستحقات موظفين لم يعد له ضرورة
-	765,000	مخصص خسائر بيع عقارات استثمارية
586,887	1,043,437	

23- الجمعية العامة العادية

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2023، بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 مايو 2022، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

24- ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
 ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب ربحية السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2021	2022	
36,982,671	2,768,502	ربح السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(3,781)	(303,792)	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
<u>36,978,890</u>	<u>2,464,710</u>	ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	عدد الأسهم القائمة:
289,414,391	289,414,391	عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة
(8,078,465)	(10,002,122)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
<u>281,335,926</u>	<u>279,412,269</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
فلس	فلس	ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة
131.45	9.91	خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات غير المستمرة
(0.01)	(1.09)	ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
<u>131.44</u>	<u>8.82</u>	

25- رأس المال العامل
 تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2022، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 58,290,540 دينار كويتي (2021 – 56,843,265 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 73% (2021 – 66%).

إن المجموعة قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر.

ترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، فإن إدارة المجموعة ترى أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية.

26- إدارة المخاطر المالية
 تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنوك، ودبعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، إلتزامات عقود إيجار، دائنو مرابحة، والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة
 تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في إيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض:

2022			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
<u>4,004 +</u>	800,859	0.5 + %	ودبعة لأجل
<u>530,784 +</u>	106,156,737	0.5 + %	تسهيلات بنكية
<u>91,090 +</u>	18,217,906	0.5 + %	دائنو مرابحة

2021

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
7,910 +	1,581,946	%0.5 +	وديعة لأجل
540,524 +	108,104,763	%0.5 +	تسهيلات بنكية
83,439 +	16,687,844	%0.5 +	دائنو مرابحة

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل، وموجودات العقود والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك ووديعة لأجل

إن النقد لدى البنوك والوديعة لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والوديعة البنكية قصيرة الأجل للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدي.

المدينون التجاريون وموجودات العقود

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، وديعة لأجل، والمدينون وموجودات العقود.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشنقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2022

الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
43,550 +	31,852 +	%5 +	دينار بحريني
725,644 +	79,336 +	%5 +	ريال عماني
193,007 +	9,477 +	%5 +	دينار أردني

2021

الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
38,900 +	27,844 +	%5 +	دينار بحريني
736,543 +	88,207 +	%5 +	ريال عماني
201,374 +	12,952 +	%5 +	دينار أردني

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومناخه ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2022					
المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
106,156,737	101,918,898	4,237,839	-	-	تسهيلات بنكية
77,578,983	-	32,124,330	11,972,644	33,482,009	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
18,217,906	17,309,030	908,876	-	-	دائنو مراوحة
25,679,547	21,510,964	4,168,583	-	-	التزامات عقود إيجار
227,840,623	140,738,892	41,647,078	11,972,644	33,482,009	
2021					
المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
108,104,763	102,996,520	5,108,243	-	-	تسهيلات بنكية
76,469,617	-	34,986,399	12,519,796	28,963,422	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
16,687,844	15,778,968	908,876	-	-	دائنو مراوحة
25,573,320	22,161,906	3,411,414	-	-	التزامات عقود إيجار
227,042,994	140,937,394	44,622,382	12,519,796	28,963,422	

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلي:

2022					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
6,006,479	436,380	3,155,201	1,478,885	936,013	خطابات ضمان
1,799,876	-	657,672	317,657	824,547	إعتمادات مستندية
7,806,355	436,380	3,812,873	1,796,542	1,760,560	
2021					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
7,227,303	1,014,160	4,827,814	1,243,012	142,317	خطابات ضمان
1,476,129	-	-	730,936	745,193	إعتمادات مستندية
8,703,432	1,014,160	4,827,814	1,973,948	887,510	

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

27- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية، الاراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2022		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع	المستوى الثالث	
7,287,582	7,287,582	
2021		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع	المستوى الثالث	
8,323,201	8,323,201	

لم تتم أي تحويلات بين مستويات القياس للقيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها في إيضاحات أرقام (9، 10).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الإستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد والوديعة قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة، التسهيلات البنكية، دائنو مرابحة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الإستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الإستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

النطاق	المدخلات غير الملحوظة	البيان
تحليل الحساسية	معدلات خصم تتراوح من 10% إلى 50%	أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى		

28- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً نقد في الصندوق ولدى البنوك ووديعة لأجل. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2021	2022	
108,104,763	106,156,737	تسهيلات بنكية
16,687,844	18,217,906	دائنو مرابحة
25,573,320	25,679,547	إلتزامات عقود إيجار
150,365,927	150,054,190	إجمالي الإقتراض
		<u>يخصم:</u>
(4,220,035)	(7,079,452)	نقد في الصندوق ولدى البنوك
(1,581,946)	(800,859)	وديعة لأجل
144,563,946	142,173,879	صافي الديون
75,440,279	51,303,999	مجموع حقوق الملكية
220,004,225	193,477,878	إجمالي الموارد المالية
%66	%73	نسبة الدين إلى الموارد المالية

29- الإلتزامات المحتملة ومطالبات قضائية

(أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة هي كما يلي:

2021	2022	
7,227,303	6,006,479	خطابات ضمان
1,476,129	1,799,876	إعتمادات مستندية
8,703,432	7,806,355	

- (ب) إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:
- في 31 ديسمبر 2022، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 2,537,520 دينار كويتي (2021 - 2,585,999 دينار كويتي).
 - بالنسبة للإلتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2021 - 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
 - تتكون المطلوبات المحتملة لدى الشركة الزميلة في 31 ديسمبر 2022 من إلتزام محتمل بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2021 - 2,701,041 دينار كويتي) تتعلق بالضمانات المقدمة.
 - أصدرت الشركة الزميلة ضماناً تجارياً للحصول على تسهيلات قروض لأجل حصلت عليها شركة نابلس توبكو لبناء ريم مول، والرصيد المستحق للتسهيلات كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 45,344,991 دينار كويتي.
 - أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المحاصة المتوسطة للإستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضماناً كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي.

(ج) توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة وعليه، لم تقم المجموعة ببيع مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

30- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتنماشى مع تصنيف ارقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية للسنة السابقة.

31- معلومات القطاعات
لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

الوصف	القطاع التشغيلي
أسواق مركزية للمواد الغذائية	البيع بالتجزئة
الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الزميلة	استثماري
مقاومات	العقود
إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات	العقارات

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات التشغيلية مبيّنة كالتالي:

2022					
المجموع	العقارات	العقود	استثماري	البيع بالتجزئة	
193,153,545	162,626	8,859,614	-	184,131,305	مجموع الإيرادات
32,975,568	162,626	1,876,462	-	30,936,480	مجموع الربح
(6,498,435)	(251,942)	(20,082)	(75,349)	(6,151,062)	إستهلاك وإطفاء
(6,529,494)	-	(7,030)	(4,358,153)	(2,164,311)	مصاريف تمويلية
2,566,874	(321,235)	870,149	(3,127,159)	5,145,119	ربح (خسارة) القطاعات
290,347,656	42,174,482	1,302,087	115,473,528	131,397,559	مجموع موجودات القطاعات
239,043,657	5,481,744	3,153,905	110,166,280	120,241,728	مجموع مطلوبات القطاعات
2021					
المجموع	العقارات	العقود	استثماري	البيع بالتجزئة	
207,932,007	345,364	9,613,392	-	197,973,251	مجموع الإيرادات
37,919,611	345,364	1,560,955	-	36,013,292	مجموع الربح
(6,836,392)	(639,113)	(376,958)	(76,932)	(5,743,389)	إستهلاك وإطفاء
(6,795,265)	(65,049)	(8,041)	(4,603,489)	(2,118,686)	مصاريف تمويلية
36,701,475	(2,584,057)	(2,925,658)	36,811,382	5,399,808	ربح (خسارة) القطاعات
315,224,576	44,203,508	2,133,688	135,930,280	132,957,100	مجموع موجودات القطاعات
239,784,297	5,451,569	3,330,216	107,971,860	123,030,652	مجموع مطلوبات القطاعات